AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

~~A/35/405~~
S/14191
24 September 1980
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البند ٥٠ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص
بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠،
موجهة الى الامين العام من القائم بالأعمال
المؤقت للجنة الدائمة للعراق لدى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق طيا ، صيغة الرسالة الموجهة الى سيادتكم من الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية .

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٠ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) صائب عبد الكريم يافي
القائم بالأعمال

مرفـــــق

رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية العراق

لا يخفى عليكم أن العراق وايران قد توصلا من خلال توسط الجزائر الى اتفاق بتاريخ ٦ اذار/مارس ١٩٧٥ ، حول العلاقات بينهما بعد محادثات مطولة جرت بحضور الرئيس الجزائري الراحل (هواري بومدين) . وقد قرر الطرفان في ذلك الاتفاق " بارادة مخلصة " بهدف الوصول الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين بلديهما وتطبيقا لمبادئ السلامة الإقليمية وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ما يأتي :

١ ــ اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

٢ ــ تحديد حدودهما النهرية حسب خط (تالوك) .

٣ ــ بناء على هذا ، سيعيد الطرفان الأمان والثقة المتبادلة على طول الحدود المشتركة ، ويلتزمان من ثم باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

٤ ــ كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعنصر لا يتجزأ لحل شامل . وبالتالي فان أي مساس باحدى مقوماتها يتناقض بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر .

وقد قرر الطرفان ايضا اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل .

وأعلن الطرفان رسميا أن المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي . واتفقا على اجتماع وزيرى خارجيتهما لوضع ترتيبات اللجنة المختلطة العراقية ــ الايرانية من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك ، ودعوة الجزائر الى اجتماعات اللجنة المختلطة المذكورة . وقد تمخضت المفاوضات العراقية ــ الايرانية التي عقدت بحضور واشتراك الوفد الجزائري عن توقيع معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وثلاثة بروتوكولات وملاحق في بغداد بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، وكلها تملقت بالبنود الثلاثة الاولى من اتفاق الجزائر المبينة آنفا ، ووقع ايضا في بغداد بتاريخ ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ على اربعة اتفاقات اخرى بشأن توسيرى الحدود وقواعد الملاحة في شط العرب واستثمار المجارى المائية الحدودية والرى ، ورسائل متبادلة ومحضر مشترك حول مسائل ثانية اخرى .

والجدير بالذكر أن المادة الرابعة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار المشار اليها اعلاه قد نصت صراحة على ما ورد في البند رابعا من اتفاق الجزائر الذي ذكر آنفا حيث جاء فيها ما يأتي :

" يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد ١ و ٢ و ٣ من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءا لا يتجزأ منها هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق بأية حجة كانت وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي فان اى انتهاك لأحد مكونات هذه التسوية الشاملة يكون مخالفا بداهة لروح اتفاق الجزائر" .

ان أول ما يجدر لفت النظر اليه هو أن ايران قد استفادت في وقت مبكر من اتفاق الجزائر ومعاهدة الحدود المذكورة اذ اصبحت مستفيدة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية في شط العرب بينما ماطلت في تنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية الى حد تعطيل اجراءات تسليم الاراضي العراقية التي كانت قد اعتدت عليها ، وابقتها تحت سيطرتها . وفي الوقت الذى قدرت فيه الحكومة العراقية بان النظام الجديد في ايران يحتاج الى زمن لكي ينفذ الالتزامات التي ترتبت عليه بموجب الاتفاق ، بدأ النظام المذكور منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة في انتهاكاته لتلك الالتزامات وتواتر في ذلك .

وفي الوقت الذى استهدف فيه اتفاق الجزائر عدم التدخل في الشؤون الداخلية انتهجت السلطات الحاكمة في ايران سياسة التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للجمهورية العراقية . وقد تطرقت تفصيليا الى هذه السياسة التي لا تتفق مع التزامات ايران بموجب اتفاق الجزائر في رسالتي المؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الموجهة الى سيادتكم والتي نشرت كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (الوثيقة رقم A/35/305-S/14020) .

وبينما فرض اتفاق الجزائر على ايران أن تعمد الامان والثقة على طول الحدود المشتركة مع العراق والالتزام باجراء رقابة مشددة من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي فان النظام الجديد خرق ذلك البند الاساسي في وقت مبكر من تسلمه للسلطة حينما استعاد وانتهض في ايران قيادة التمرد من ابناء الملا البرزاني واتباعه وغيرهم ليتخذوا من الاراضي الايرانية وباسناد صريح من السلطات الحاكمة فيها منطلقا لتهديد أمن العراق الداخلي والتعرض له والمساس بوحدته الوطنية . كما أن الحكومة الايرانية لم تنفك عن اساءتها لعلاقات حسن الجوار سواء من خلال ممارسات اعمال التسلل والتخريب واثارة القلاقل والفتن والنهب والسلب في المناطق الحدودية خاصة ، مما لا يتفق مع روح اتفاق الجزائر ، كما خرقت الحكومة الايرانية بندا آخر من بنود الاتفاق المذكور باستمرارها في اعتداءاتها على الاراضي العراقية كما أشرنا آنفا وعدم تسليمها للعراق رغم مطالبات العراق المستمرة فضلا عن اعلانها عن مطالبة اقليمية جديدة شملت حتى عاصمة العراق ، بل والعراق بأجمعه (كذا) . فهل غريب بعد هذا ان تجد الجمهورية العراقية نفسها مضطرة الى ممارسة

حقها المشروع في الدفاع الشرعي عن سيادتها وسلامتها الاقليمية واسترجاع اراضيها بالقوة بعد أن اغلقت الحكومة الايرانية كل السبل المعترف بها قانونا لتسوية ما ترتب عليها بموجب التزاماتها . وكل ذلك فضلا عن أن الحكومة الايرانية بتصرفها العلني والضمني من خلال تصريحات مسؤوليها وافعالهم لم تتردد قط في تأكيد عدم التزامها باتفاق الجزائر .

ان كل ذلك يشكل خرقا فاضحا للبند رابعا من اتفاق الجزائر والمادة ٤ من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار المعقودة بين البلدين عام ١٩٧٥ وبذلك تكون ايران قد تنصلت من التزاماتها الدولية بموجبهما الأمر الذى يلغيهما .

ولكل ذلك قررت حكومة الجمهورية العراقية اعتبار اتفاق الجزائر ومعاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها وملحقاتها وما تبعها من اتفاقيات ملغية . وهكذا ينبغي ان تعود العلاقة القانونية في شأن الحدود العراقية - الايرانية وعلى وجه الخصوص في شط العرب الى ماكانت عليه قبل ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقيا مع كل حقوق التصرف والسيادة الكاملة عليه .

ان حكومة الجمهورية العراقية تعلن بهذه المناسبة بأن العراق قد اثبت في علاقاته مع العالم أجمع بأنه يلتزم التزاما شريفا بكل تعهداته . كما أثبت أيضا انه لا يمكن أن يقبل بأى شكل من اشكال التهديد والعدوان والانتهاكات لسيادته وكرامته ، وانه مستعد لبذل اقصى التضحيات من أجل الحفاظ على حقوقه المشروعة .

كما أن حكومة الجمهورية العراقية تود أن تؤكد بهذه المناسبة للعالم أجمع ،كما أكدت في السابق ، أنها تطمح الى اقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة ومنها ايران بالذات وليست لدى العراق اية اطماع في الاراضي الايرانية . كما ان العراق لا ينوى اطلاقا شن الحرب على ايران وتوسيع دائرة الصراع معها خارج نطاق الدفاع عن سيادته وحقوقه المشروعة . وان الحكومة العراقية لتأمل من الحكومة الايرانية ان تقبل بالوضع الجديد والتصرف بعقلانية وحكمة ازاء ممارسة العراق لحقوقه المشروعة في كامل اقليمه البرى والنهرى في شط العرب .

الدكتور سعدون حمادى
وزير خارجية
الجمهورية العراقية